الفصل الثالث

العنصر البشري ودوره الاقتصادي والعسكري

العناصر:

١- السكان.

أ - في أوقـات السلم.

ب- في أوقـات الحرب.

جـ- في الاقتصـــــاد

٢- مستوى النمو الاقتصادي والتطور التكنولوجي.

الفصل الثالث

العنصر البشري ودوره الاقتصادي والعسكري

١- السكان:

تعود أهمية السكان فى تكوين قوة الدولة إلي عدة نواحى سنضرب أمثلة لبعضها:

أ- في أوقات السلم:

إن سكان الدولة هم العنصر الأساسى فى تقدم الدولة أو تخلفها، وهو ما يعنى فى المحصلة النهائية قوة الدولة أو ضعفها، فكلما كان شعب الدولة جاداً منتجاً موضوعى النظرة عقلانى التفكير إنسانى الصفات، كلما انعكس ذلك علي مستوي رقى الدولة وتقدمها وقوتها. وكلما كان شعب تلك الدولة لعوبا كسولا مترفاً مولعاً بكثرة الجدل وقلة العمل، أو تسبق عاطفته عقله ويحركه مزاجه دون تبصر أو رويةٍ، أو كان سطحياً تخونه لغة التخاطب الراقية، أو عنيفاً فى ردود فعله، كلما انعكس ذلك سلباً علي الدولة، وغدا لقمة سائغة فى يد غيره، يحرك

عواطفه الشخصية والفئوية والطائفية، ويجعل منه معول هدم لأسباب قوة دولته، دون وعي منه بذلك.

ولا تترك الدول الحريصة علي الظهور بمظهر القوة وسيلة من وسائل إشهار ذلك إلا وتحاول أن تستغلها لتشعر الآخرين بأفضلية مجتمعاتها وتقدم شعوبها علي غيرها من المجتمعات. ولا يقتصر ذلك التباهي علي المجالات العسكرية والاقتصادية فحسب ولكنه يتعداه إلي مجالات الثقافة والفنون والرياضة، التي لا يعيرها البعض اهتماماً عند قياس قوة الدولة بينما نجد أن أثرها كبير، وسنضرب أمثلة تبين أهمية الرياضة في هذا المجال:

- تمثل اللقاءات الرياضية فرصة للدول لإبراز وضعها الحضاري المتقدم من خلال التنافس بين رياضييها وبين غيرهم من الرياضيين حيث يحاولون أن يبرزوا مدي تقدم دولهم وتميزها من خلال احترام اللاعبين لنظام اللعبة والقبول بنتائجها وإتقان أدائها، والتحلي بالأخلاق العالية، والظهور بمظهر المنافس الشريف.
- تحاول الدول تغطية كل عيب يعتري نسيجها الاجتماعي من الداخل وذلك بتشكيل فرق رياضية من أعراق مختلفة وطبقات اجتماعية متباينة، لتظهر للمجتمع عدالتها باختيارها اللاعبين استنادا علي كفاءتهم، ولتظهر للمجتمع الدولي مدي الانسجام الذي يعيشه أفراد المجتمع ممثلا بالفرق الرياضية المشتركة، والجمهور الواحد الذي يشجع تلك الفرق. ولقد رأينا كيف حرصت فرنسا علي أن يتضمن فريقها لكرة القدم لاعبين

فرنسيين من أصول مختلفة فى دورة كأس العالم عام ١٩٩٨ التى فازت فيها بالبطولة، فضربت بذلك عصفورين بحجر، فكسبت البطولة باختيارها أفضل اللاعبين، وكسبت ورقة سياسية ترد بها علي من ينتقدها بعدم الإنصاف فى معاملة مواطنيها.

- شعور الرياضيين بالزهو والافتخار عند سماع نشيد بلادهم الوطنى عند بدء المباريات الرياضية، وعند توزيع الجوائز وعند رفع العلم، وقد وظفت اليونان دورة الألعاب الأولمبية التى أقيمت فيها عام ١٨٩٦ لإبراز أنها الأقوي أمام العثمانيين والسلاف.

كما استغل هتلر دورة برلين للألعاب الأولمبية عام ١٩٣٦ ليبث الحماس فى نفوس أبناء شعبه ذوى العرق الآرى، وليثبت لشعوب العالم المجتمعة فى هذه المناسبة الرياضية أن الألمان هم الأكثر رقياً والأقدر علي الفوز بما يريدون. واستغل أعضاء الحزب الشيوعى السوفيتى انتصار فريقهم فى أولمبياد هلسنكى عام ١٩٥٢ ليرجعوا فضله إلي حزبهم، وكذلك فعلت صحيفة البرافدا فى عام ١٩٥٨ حينما أسهبت فى الثناء علي الحزب الشيوعى السوفيتى، وعلي اهتمامه بالتطور البدنى للمواطنين، والذى كان من نتائجه تفوق الاتحاد السوفيتى فى المباريات. كما قام ماوتسى تونغ بالسباحة فى نهر "يانغستى" عام ١٩٦٦ وهو فى سن الثالثة والسبعين حتي يثبت أهليته للحكم، وللبرهنة علي قوة النظام الشيوعى الصينى. وقد قلده فى ذلك الرئيس الصينى "جيانغ زيمين" عند زيارته للولايات المتحدة عام ١٩٩٧ حينما قام بالسباحة علي شاطئ "وكيكى" فى جزر هاواي، وحينما سبح فى البحر الميت عند زيارته لإسرائيل فى إبريل عام ٢٠٠٠. ولا زال الرؤساء الأمريكيون يواظبون

علي ممارسة الرياضة حتي عند وقوع الأزمات ليشعروا شعوبهم والدول الأخري برباطة جأشهم ومقدرتهم البدنية والفكرية علي إدارة الدولة ومواجهة المشاكل، سواء فى السلم أو الحرب.

وتجد بعض الشعوب والدول فى الرياضة وسيلة سلمية وحضارية لتفريغ الطاقة العدائية ضد شعوب ودول معينة، إلا أن جمهور أحد الفرق الرياضية قد يغالى فى التعبير عن شعوره، خاصة عند هزيمة فريقه فيشعر أن كبرياءه الوطنى قد أهين، فيعبر عن سخطه بصورة سلبية كالتخريب وافتعال المعارك مع الفريق الخصم وجمهوره. وأحياناً تتحول الأمور إلي حرب مثلما حدث بين السلفادور وهندوراس عام ١٩٦٩ والتى نتج عنها قصف مدفعى متبادل وهجوم بالطائرات وتدمير للمنشآت الصناعية فى البلدين وسقوط قتلي وجرحي، وذلك بسبب خسارة فريق هندوراس للمباراة التى كانت ستؤهله إلي تصفيات نهائيات كأس العالم(١).

ب - في أوقات الحرب:

إن العنصر السكانى يشكل عصب القوة البشرية اللازمة للحرب من جهة ولإدارة أجهزة الإنتاج من جهة أخري . وتبدو أهمية السكان من الناحية العسكرية فى حالة احتفاظ الدولة بقوات تقليدية ضخمة، وذلك من واقع أن الحرب التقليدية لا زالت تلعب دوراً مهماً فى المجتمع الدولى برغم التطور التكنولوجى المستمر فى وسائل الحرب النووية

(١) د. محمد السيد سليم – الألعاب الرياضية والعلاقات الدولية – مجلة السياسة الدولية – مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية – القاهرة ١٠١، ١٩٩٠ ص ٤٢ – ٥٤.

والصاروخية التى تمتلك أسبابها الدول الكبري وحدها، إلا أن الاعتماد علي ذلك العنصر بشكل مُطْلَق خطأ كبير، فقد غامر كل من صدام حسين فى عدوانه علي الكويت وسلفان ميلوسفيتش فى مواجهة الناتو علي هذا العنصر البشرى، وكلاهما خسر الرهان لأنهما اعتمدا علي عنصر التفوق العددى دون اعتبار لعناصر القوة الأخري.

وإلي جانب الاعتبار السابق فهناك أفراد كثيرون تستدعى الحاجة إليهم لتقديم الخدمات المعاونة للقوات المحاربة، ومن ذلك تجهيز الأسلحة ونقلها وإصلاحها فنياً[1]. ولكن علي الرغم من أهمية العنصر السكانى، فإن كبر حجمه فى الدولة ليس ضماناً فى كل الأحوال لامتلاك قوة عسكرية كبيرة، كما أن قلة حجم السكان ليس دليل ضعف، وهناك أمثلة علي دول كانت نسبة التعبئة العسكرية وسرعتها هى دليل قوتها، فى مقابل دول أخري ذات كثافة سكانية عالية ولكن تفتقد إلي مقومات مواجهة العدو المادية والمعنوية، وما حالنا مع إسرائيل طوال العقود الماضية إلا دليل واضح علي ذلك. ومع ذلك فإن هناك مزايا استراتيجية أخري غير مباشرة تنتج عن كبر حجم السكان، إذ أن الدول ذات الكثافة السكانية المرتفعة يصعب احتلالها والسيطرة عليها بسهولة[2].

جـ في الاقتصاد:

هناك بعد آخر تسبغ كثرة عدد السكان فيه قوة للدولة، وهو البعد الاقتصادى، فأهمية كبر حجم السكان تبدو واضحة فى المجال الاقتصادى

(١) د. إسماعيل صبري مقلد - العلاقات السياسية الدولية - مصدر سابق - ص ١٨٠.

(٢) د. عمر قدور - شكل الدولة - مصدر سابق - ص ١٤٥ - ١٤٧.

وفى مجال الإنتاج بالذات، فعلي الرغم من أن ضخامة الإنتاج الاقتصادى تتوقف علي عوامل كثيرة، إلا أن من بين العوامل المهمة فى هذا الصدد توافر القوة البشرية اللازمة لأغراض الإنتاج المدنى .. ولاتتوقف قيمة الحجم السكانى علي عملية الإنتاج وحدها بل تتعداها أيضاً إلي مجال الاستهلاك، فوجود قوة سكانية ضخمة لاستهلاك إنتاج الدولة من السلع والخدمات هو بلا شك أحد عوامل قوتها، لأن انخفاض حجم الاستهلاك لابد وأن ينعكس بالضرورة علي حجم الإنتاج ويؤثر فيه بالنقص.

وتبدو أهمية وجود سوق واسعة للاستهلاك الداخلى عندما تفكر الدولة فى إنشاء صناعات وطنية ترسخ عليها أقدامها تمهيدا لانطلاقها نحو السوق الخارجى . ولابد من التنويه إلي أن كثرة عدد السكان فى حد ذاته لا يمكن الاعتماد عليه كقوة، إذ أن الدول تختلف من حيث نوعية تركيبتها السكانية وفئات الأعمار المختلفة التى تضمها، وكثرة عدد سكان الدولة يعتبر من العوامل المهمة فى قوتها كلما اتسع نطاق فئات العمر المنتجة فيها .. فالإنسان يعد المرتكز الرئيس فى التنمية الاقتصادية إذ أنه هو العامل الإنتاجى الأول الذى يقوم بالعمل، وهو الذى يعطى لعناصر البيئة الطبيعية قيمتها ويكسبها أهمية ويجعل لوجودها معني . والإنسان هو منتج السلع المختلفة وهو مستهلكها، لذا فإنه يسعي فى كل مكان علي سطح الكرة الأرضية لاستغلال عناصر البيئة الطبيعية وتسخيرها لتوفير حاجياته المختلفة مستخدما فى ذلك قدراته وإمكانياته المتعددة سواء الكمية أو الكيفية[1].

(١) د. حازم الببلاوي – دور الدولة في الاقتصاد – دار الشروق – القاهرة – ١٩٦٨ ص ١٦ – ٢٢.

وتتوقف قدرة السكان الإنتاجية إلي حد كبير علي مستواهم الحضارى والمعيشى، بالإضافة إلي الحالة الصحية والتعليمية، وكذلك علي المهارة واكتساب الخبرات والتكيف مع التقنيات الحديثة.

٢- مستوى النمو الاقتصادي والتطور التكنولوجي:

يعد هذا العامل من العوامل المهمة التى تدخل بشكل مؤثر ومباشر فى تكوين قوة الدولة، والمقصود باصطلاح مستوي النمو الاقتصادى والتكنولوجى هو ذلك المستوي الذى تبلغه الدولة فى نواحى الكفاية الاقتصادية ودرجة التصنيع النسبى فيها. ولا تسهم الموارد بصفة عامة فى قوة الدولة إلا بمقدار استغلالها من الناحيتين التكنولوجية والاقتصادية، والتى بدون ذلك تصبح هذه الموارد إمكانات مهدرة أو معطلة، ويمكن من خلال المقارنات بين الدول الصناعية المتطورة وبين تلك التى لا زالت ترزح تحت نير التخلف الاجتماعى والاقتصادى أن نتبين الفارق فى مستويات القوة الاقتصادية التى تتميز بها كل من هاتين الفئتين من الدول.

وليس من قبيل المصادفات أن نجد أن أقوي دول العالم اليوم هى أرقاها فى مستويات التطور الإنتاجى والفنى والتكنولوجى مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا وفرنسا وبريطانيا، فعامل التكنولوجيا يهيئ أكفأ وسائل استغلال الإمكانيات الطبيعية والمادية والبشرية المتاحة، وذلك بدلا من الركون إلي وسائل الاستغلال التقليدية التى لا توفر الاستفادة القصوي من تلك الموارد.

وهناك عوامل عدة تؤثر فى قوة الدولة من الناحية الاقتصادية من أهمها عوامل المستوي الحضارى والتى تتمثل فى مدى التقدم التكنولوجى والسياسات الحكومية والارتباطات الدولية ورأس المال والعادات والتقاليد والسوق الذى يتأثر إلي حد كبير بمستوي المعيشة والقدرة الشرائية للسكان[1].

ومن ناحية أخري فإن دول القوة الاقتصادية تسعي للمحافظة علي مستوي معين لمواطنيها لا يهبط بهم إلي درجات الفقر والبطالة، وتقوم بسن التشريعات اللازمة للحيلولة دون ذلك، لأن انخفاض مستوي المعيشة والفاقة قد يدفعان بعض المواطنين إلي التمرد علي القوانين والنظم والأعراف، وإلي الانحراف وامتهان الإجرام. كما تقوم تلك الدول بمراقبة تصرفات المسئولين عن كثب حتي لا يعبثوا بأموال الدولة ليحققوا كسبا غير مشروع قد يؤثر علي اقتصاد الدولة ويزعزع ثقة المواطنين بالحكومة القائمة فتفقد شعبيتها. وعلي النقيض من ذلك، فإن مواطنى دول الضعف الاقتصادى يشكون من البطالة وفقدان الأمن الوظيفى، ومن المستويات المنخفضة من الدخل، بل إن بعضهم يعيش دون خط الفقر مما يؤثر علي أخلاقياتهم فى التعامل وعلي سلوكهم الشخصى، خاصة إذا تزامن ذلك مع هدر المسؤولين فى الدولة للأموال العامة وبعثرتهم للمساعدات والقروض الممنوحة لدولتهم، واستغلالها لمصالحهم الشخصية، مما يولد نقمة شعبية فى نفوس أولئك المواطنين وردة فعل غاضبة عند مواطنى الدول المانحة الذين يرون أموال دولتهم تهدر، فى وقت ربما تكون فيه مشاريع التنمية فى بلادهم أحوج ما تكون إلي تلك الأموال التى ضيعها أولئك المسؤولون المتلاعبون.

(١) د. إسماعيل علي سعد - نظرية القوة - مصدر سابق - ص ٢١٣.

ومن ناحية أخري فإن الأعراف الاجتماعية تؤثر بصفة عامة فى أسلوب استغلال الموارد الطبيعية وفى نوعية الإنتاج وكميته، ففى المجتمعات التى يسود فيها النظام القبلى تعتبر الأسرة أو البيت أو العشيرة هى وحدة الإنتاج الأساسية إذ تقوم كل منها باستغلال الموارد الطبيعية المتاحة لتوفير احتياجاتها المحدودة البسيطة، لذا نجد أن الملكية الفردية تكاد تختفى فى هذا النظام الاجتماعى بينما تسود الملكية المشاعة، وعلي العكس من ذلك نجد أن الملكية الفردية للأراضى الزراعية تبدو أكثر وضوحا فى المجتمعات الزراعية.

وللمستوي الحضارى أيضا دور مؤثر فى نوعية الإنتاج وكميته، وقد مكن التقدم التكنولوجى من استغلال الموارد الطبيعية استغلالا شبه كامل كما مكن الإنسان من تخطي كل العقبات التى قد تعترضه فى تقدمه نحو حياة أفضل .. واستطاع الإنسان بعد تقدمه التكنولوجى استخلاص عدة معادن من الطبيعة حتي ولو كانت النسبة التى يحتويها المعدن من الخامات قليلة، كما قلل من تكلفة الإنتاج بعد استخدام أساليب الإنتاج الآلية الحديثة، واستطاع التغلغل إلي مسافات بعيدة فى باطن الأرض بحثا عن مصادر جديدة، كما مكنه التقدم التكنولوجى من اكتشاف معادن جديدة لم تكن معروفة من قبل كمعادن الطاقة النووية[1].

وتخطط الدولة الساعية لاكتساب القوة الاقتصادية تخطيطا يتوافق مع طموحاتها، وتتخذ من الإجراءات العاجلة ما يواكب الأحداث المحلية والإقليمية والعالمية التى من شأنها أن تعزز من قوتها، وتستخدم الأدوات الاقتصادية المتاحة لديها للتأثير فى اتجاهات وسياسات الدول الأخري.

---

(١) د. إسماعيل علي سعد - دراسات في المجتمع والسياسة - دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية ١٩٨٩، ص ١٣١ - ٢١٩.

وكثيرا ما تسن حكومات بعض الدول قوانين جمركية خاصة تهدف إلي حماية منتجاتها المحلية من منافسة مثيلاتها الأجنبية، ولكنها في الوقت ذاته قد تلجأ إلي فتح أسواقها المحلية للدول الأخري التي تقبل معاملتها بالمثل كما هو الحال بالنسبة لعلاقة الولايات المتحدة الأمريكية باليابان، وقد تضطر بعض الدول إلي تثبيت أسعار محصولها أو إنتاجها الرئيس إذا ما تعرضت هذه الأسعار للهبوط وهو ما يعرف بسياسة تعزيز الأسعار .. كما أنها قد تتدخل أحيانا بوضع دورة زراعية خاصة تهدف إلي تخصيص مساحات محددة لإنتاج محاصيل معينة بسبب بروز عوامل خارجة عن سيطرتها كارتفاع الأسعار العالمية لبعض المحاصيل .. وقد تتدخل في المجال الصناعي عن طريق وضع سياسات صناعية معينة تنفذ وفق برنامج زمني محدد كالخطط الخمسية والرباعية التي تعلنها الدول وقد تتبع النظام الرأسمالي الذي يتولي فيه أصحاب رؤوس الأموال عمليات الإنتاج بحرية كبيرة، وقد تتجه إلي نظام اشتراكي أو آخر وسط بينهما وفقا لما تحتمه مصلحتها.

ومن ناحية أخري فإن دول القوة الاقتصادية تسعي لحماية مواطنيها من التهور والانزلاق إلي حمي المضاربة بالأسهم والسندات والأوراق المالية دون وعي منهم بمخاطرها ودون دراسة كافية لأوضاع الشركات التي يتدافعون لشراء أسهمها استنادا علي ارتفاع أسعارها في البورصات المحلية والعالمية جريا وراء الكسب السريع، فتفرض الرقابة الصارمة علي أداء أسواق الأوراق المالية وأسواق صرف العملات الأجنبية خشية التلاعب ويحظي المشرفون علي ذلك باحترام وأهمية قد تفوق أهمية وزير التجارة أو حتي رئيس الدولة نفسه

فى مجال تخصصه الدقيق، فرجل مثل "آلان جرينسبان" رئيس المجلس الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى دائما ما يكون محط أنظار رجال الاقتصاد، ليس فى أمريكا فحسب، بل فى العالم كله وذلك لأن كلمة منه أو إشارة أو تقريرا قد يكون له أثر علي البورصات العالمية وأسواق الأسهم والسندات والعملات إما سلبا أو إيجابا.

أما دول الضعف الاقتصادى فيتعرض الأفراد فيها، بل حتي الدول ذاتها لمآزق مالية ,وذلك لأنها تتعرض للأزمات الاقتصادية بالتبعية بسبب عدم وجود خبرة كافية لديها فى هذا المجال، وهو مجال يبدو فى ظاهره مغريا وسهلا ولكنه يحمل فى طياته الخسران المبين لمن ليس لهم خبرة طويلة، أو دراية كاملة فى إدارة المحافظ المالية، أو حس وطنى يجنب بلادهم الوقوع فى الأزمات المالية، خاصة مع عدم وجود إجراءات وقائية ورقابة صارمة تجهض الأزمات المالية قبل وقوعها .ولا يعني ذلك التعسف في استخدام السلطة لأن من شأن ذلك هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، ولكن المقصود هو عقد لقاءات تشاوريه وإرشادية مع ذوي الشأن بصورة مستمرة ودورية.

ولنأخذ مثالا علي ذلك هو ما حدث فى جنوب شرق آسيا الذى تحولت فيه ما كانت تسمي بالنمور الآسيوية إلي نمور من ورق بين عشية وضحاها . فقد شهدت تلك الأسواق قفزة فى رأس المال المتدفق عليها فى تسعينيات القرن العشرين، فبدأ بعض كبار سماسرة الأوراق المالية فى تايلاند - ممن يفتقدون إلي الحس الوطنى الاقتصادى - فى الاجتماع سرا واتخذوا قرارا تم بمقتضاه طرح العملية التايلاندية فى أسواق المال بكثافة بهدف إحداث خفض متعمد فى قيمتها ثم عادوا مرة

أخري لشرائها بسعر منخفض، مما مكنهم من تحقيق أرباح تتمثل في الفارق بين قيمة العملة الوطنية قبل انخفاضها وبعده، ولما أدركت السلطات التايلاندية حقيقة ما يحدث حاولت إنقاذ الموقف فأقدمت علي تعويم قيمة العملة الوطنية، وهو الإجراء الذى زاد من انتكاستها فأدي إلي انخفاضها بصورة هائلة.

وقد حدثت أزمات مماثلة فى نفس الوقت فى كوريا الجنوبية وسنغافورة وهونغ كونغ والصين فى أسواق العملات وأسواق الأوراق المالية أرجع بعض المحللين أسبابها إلي وجود عجز كبير فى الميزان التجارى لهذه الدول بلغ حوالى ٨ %من الناتج المحلى الإجمالى فى تايلاند، وإلي وجود خلل فى عدد من العناصر المالية بالإضافة إلي ديون كبيرة قصيرة الأجل أضعفت موقف العملات الوطنية، ودلل المسؤولون علي ذلك بأن البنك المركزى فى تايلاند مثلا اضطر إلي شراء ما قيمته ٢٣ مليار دولار من العملات الأجنبية للخروج من الأزمة، وقد جعل هذا التزايد الكبير فى الإلتزامات قصيرة الأجل تايلاند عرضة لتلاعب المستثمرين، بالإضافة إلي أن ضعف النظام المصرفى قلل من فرص الحكومة للمناورة والتصدى للمشاكل الاقتصادية، هذا إلي جانب الارتفاع الكبير فى أسعار العقارات التى كانت مجالا للمضاربة من جانب عدد كبير من الشركات التى تأثرت بانخفاض أسعارها.

أما فى ماليزيا فقد فسر الخبراء ما حدث فيها من أزمة بأنها نتجت عن السياسة المستقلة التى كان يتبعها رئيس وزرائها "مهاتير محمد" فى تنمية البلاد وتشدده مع المضاربين، مما دعا بعضهم إلي الاتفاق مع جهات خارجية للتأثير سلبا علي الاقتصاد الماليزى، وهو الأمر الذى

وجه بعده مسؤولون ماليزيون أصابع الاتهام إلي أمريكا، وخصوا بالذكر مواطنا أمريكيا ذكروا أنه هو السبب الرئيس فى كل ما حدث. وهذا المواطن الأمريكى هو فى الأصل أحد يهود المجر الذين ارتحلوا إلي أمريكا منذ أمد ويوصف بأنه ملك العمليات القائمة علي التنبؤ فى البورصات الدولية ويذكر أنه دخل من قبل فى تنافس شديد مع بنك إنجلترا علي شاشات التعامل فى البورصة استمر ثلاثة أيام، قامت خلالها إنجلترا برفع الفائدة علي الإسترليني بمقدار ٦ % فى يوم واحد، واحتاج الأمر آنذاك إلي تدخل سياسى لإنقاذ الإسترليني من براثن المضاربين.

وفى كوريا الجنوبية كان لضعف هيكل الاقتصاد وخاصة فى النظام المصرفى وعلاقته بالشركات الصناعية أكبر تأثير، كما يري صندوق النقد الدولى، مما فجر الأزمة فيها، حيث تراكمت ديون هذه الشركات علي مر السنين لدي البنوك، وكانت هذه البنوك تمول هذه الديون عن طريق الاقتراض من الخارج حتي أصبحت تلك الديون مرتفعة بالنسبة لحقوق الملكية للشركات الصناعية، مما جعلها فى وضع ضعيف بسبب الانخفاض الذى حدث فى الطلب على منتجاتها، وبسبب تزايد عدم كفاءة الشركات وفى الوقت نفسه ضعفت قدرة البنوك علي إعادة تمويل هذه المنشآت بسبب فقدان المستثمرين الأجانب ثقتهم فى هذا الاقتصاد، خاصة وأنه صاحب ذلك فقدان عالمى للثقة فى الاقتصاديات الآسيوية بعد أزمة تايلاند وإندونيسيا والضغوط علي بعض الاقتصاديات الأخري فى المنطقة، ومن بينها هونج كونج وماليزيا والفليبين مما أدي إلي سحب كثير من المستثمرين لأموالهم من المنطقة.

وبالطبع كان ذلك تحميلا للأزمة علي عاتق حكومات دول جنوب شرق آسيا، خاصة وأنها لم تتحوط مبكرا لمواجهة تلك الأزمات عندما لاحت بوادرها فى عام ١٩٩٦ حين انخفض الطلب الكلى علي صادراتها الإلكترونية والتكنولوجية نتيجة تزايد الصادرات الصينية فى الوقت الذى اندفعت فيه لتنشيط الطلب الداخلى وأفرطت فى الاستثمار العقارى بالإبقاء علي أسعار الفائدة منخفضة، ولم تنتبه إلي تزايد العجز فى الحساب الجارى وانخفاض الأسعار فى بورصاتها وتزايد الديون المعدومة المتراكمة علي البنوك، مما أعجزها عن دفع الائتمان المحلى ذاتيا، وعن تحقيق معدلات نمو مرتفعة والفوز بميزة تنافسية عالمية، والأهم من ذلك تأثير انخفاض سعر الدولار علي مدي السنوات القليلة التى سبقت الأزمة، ولم تدرك فى نفس الوقت الورطة التى وقعت فيها عندما ارتفع سعر الدولار بشدة فى صراعه مع الين اليابانى.

ولم تستطع هذه الدول موائمة تلك التغيرات فكانت الفجوة التى دخل منها المضاربون لتوجيه ضربات موجعة للأنظمة فى هذه الدول مما أفقد العملة التايلاندية ٤٠ %من قيمتها خلال شهرين فقط، وأضاع جهدا بذلته ماليزيا علي مدي عشر سنوات . وتجدر الإشارة إلي أنه منذ يوليو ١٩٩٧ وحتي بداية شهر يناير ١٩٩٨ أى فى ستة أشهر فقط فقدت الروبية الإندونيسية أكثر من ٦٣ %من قيمتها أمام الدولار، ونقصت العملة التايلاندية بمقدار ٥١%، وتقلص الوون الكورى إلي ٥٠ %من قيمته وانخفض الرنجيت الماليزى بمقدار ٣٨ %والبيزو الفلبينى ٤٢% ودولار سنغافورة ١٦%، أما دولار هونج كونج فقد انخفض بمقدار ٨% بسبب دعم الصين له.

وبالإضافة لكل ما تقدم فقد تفاقمت الآثار الاجتماعية للأزمة فشملت نصف شركات هذه الدول وتشردت العمالة بها وأثرت تأثيرا سلبيا علي مواطنى تلك الدول، مما أدي بحكوماتها إلي طلب المعونة العاجلة من دول القوة الاقتصادية، والتى جاءت محملة بشروط قاسية علي البلدان التى كانت فى حاجة للاستفادة من تلك المعونات[1]. ولا يعنى ذلك بأى حال من الأحوال حصانة الدول القوية من الأزمات الاقتصادية، ولكن استعداد تلك الدول لمواجهة الأزمات وسبل التنبؤ بها يساعدها علي التعامل مع تلك الأزمات بشكل أفضل من دول الضعف.

ولذلك فإن الطريق الصحيح لاكتساب القوة الاقتصادية وتدارك الأخطار قبل وقوعها هو يقظة جهات الرقابة والإشراف المالى المحلية والعمل بشكل جماعى، سواء علي المستوي الإقليمى أو الدولى للتنبؤ بالأزمات الاقتصادية أو الانضمام إلي تكتل اقتصادى محدد يتناسب مع أفكار الدولة وطموحاتها، ويعمل علي الحد من المضاربة المحمومة التى يلعب المضاربون الكبار دورا كبيرا فيها.

ومن ناحية أخري فإن ارتباط الدول مع بعضها بتكتل معين أو باتفاقيات دولية يزيد من إمكانية استغلال مواردها، ويوسع أسواق تصريف منتجاتها ويسهل تبادل الخبرات والمهارات بينها وبين الدول الأخري مما يؤثر إيجابيا فى نوعية الإنتاج وكميته، كما أنها تستطيع بوساطة ذلك التكتل من عقد اتفاق خاص تحصل بمقتضاه علي قروض أو معونات خاصة تزيد قدرتها الإنتاجية أو تساعدها علي التغلب علي بعض مشكلاتها الاقتصادية.

(١) التقرير السنوي - مركز الدراسات الاستراتيجية - دولة الكويت ١٩٩٧ ص ٤٧٤ - ٤٩٠.

أما رأس المال فهو بمثابة الوسيلة الرئيسة التى تعمل علي تحقيق الإنتاج وزيادة كميته وتحسين نوعيته، ويقصد برأس المال النقود (رأس المال الحر) وأدوات الإنتاج من الآلات والمنشآت المختلفة والخبرات والمهارات وشبكات ووسائل النقل. وتزداد الحاجة إلي رؤوس الأموال كلما تعقدت الحرف الإنتاجية وتعددت مطالب الإنسان، كما أن تمويل المشاريع الإنتاجية يتم عن طريق مصدرين أحدهما التمويل الداخلى والآخر هو التمويل الخارجى، فأما التمويل الداخلى فالمقصود به ما تستطيع الدولة تحصيله من أموال عن طريق المدخرات والضرائب والقروض الداخلية والتمويل التضخمى (كأن تلجأ الدولة إلي طبع أوراق البنكنوت أو الاقتراض من الجهاز المصرفى لتمويل المشروعات الإنتاجية) وأما التمويل الخارجى فهو ما تستطيع الدولة تحصيله من أموال بوساطة فائض الميزان التجارى والمساعدات المالية الخارجية والقروض الأجنبية ورؤوس الأموال الأجنبية الخاصة.

وتختلف احتياجات الأنشطة المختلفة من رؤوس الأموال تبعا لمدى تعقدها وحاجتها إلي الخبرات والمهارات الفنية وتبعا لمدى سرعة الحصول علي الإنتاج واحتمالاته، لذا تتصدر صناعة البحث عن البترول واستخراجه مثلا باقى الأنشطة من حيث الاحتياج إلي رؤوس الأموال الضخمة وذلك بسبب التكاليف الباهظة التى تحتاجها عملية الكشف عنه واستخراجه وتكريره وتصديره، وربما يفسر ذلك سيطرة رؤوس الأموال الأجنبية علي معظم هذه الصناعة فى الدول النامية عن طريق شركات البترول العالمية ومعظمها أمريكية وأوربية ويابانية ..وتكاد تحتكر هذه الشركات عمليات التنقيب والإنتاج والتسويق.

وفى العصر الحديث خضع دور الدولة لتطور كبير وزاد دورها فى النشاط الاقتصادى نتيجة لما توافر لها من إمكانيات مالية ومؤسسية وتكنولوجية ساعدتها علي مزيد من السيطرة علي الحياة الاقتصادية... كما ساعد استقلال عدد كبير من الدول النامية علي تبوئها مكانة مرموقة أهلها لكى تلعب دورا اقتصاديا مهما، ولكن طبيعة هذا الدور وحجمه اختلف من دولة لأخري، وفقا للظروف الدولية، وكذلك بسبب وجود جماعات ضغط اقتصادى فى المجتمع يؤثرون علي سياسة الدولة الاقتصادية والسياسية ويتأثرون بها[1].

(١) د. حازم الببلاوي – دور الدولة في الاقتصاد – مصدر سابق – ص ٢٧ – ٢٩.